الأنباء
الجمعة 26 اغسطس 2016

مد الحجز لـ 58 ألف قطعة أرض حتى 8 سبتمبر

وافق وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية د.مصطفى مدبولي على مد الفترة المحددة للحجز بالقرعة التكميلية، التي تضمنت طرح 58869 قطعة أرض بالإسكان الاجتماعي والمتميز والأكثر تميزا، بمساحات تتراوح بين 209 م2 و1500 م2، وذلك حتى يوم الخميس الموافق 9/8 للعملاء السابق تقدمهم لحجز أراضي الإسكان المتميز والأكثر تميزا، نظرا للإقبال الشديد من المواطنين، ورغبة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في إتاحة الفرصة لهم.

● القاهرة ـ ناهد إمام

مصادر لـ «الأنباء»: الحكومة صوّتت أمس بالأغلبية لإجبار حنفي على الرحيل.. واتهامات فساد القمح ما زالت تطارده

وزير التموين يرضخ لرغبة رئيس الحكومة.. ويقدّم استقالته

«النواب» يحفظ 11 استجواباً مقدمة ضده.. وبكري يطالب بمحاكمته جنائياً

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

حفظ مجلس النواب 11 استجوابا كانت مقدمة من النواب ضد د. خالد حنفي وزير التموين الذي قدم استقالته امس داخل اجتماع مجلس الوزراء، في الوقت الذي ستتم فيه مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول فساد منظومة القمح، مع التمسك بالاتهامات الواردة بالتقرير بحق حنفي والتمسك بمحاكمته جنائيا على ما حدث في فساد منظومة القمح.

وأكدت مصادر وثيقة الصلة بالاتصالات التي أجريت قبل اجتماع مجلس الوزراء أمس ان م.شريف اسماعيل رئيس مجلس الوزراء قد طلب من وزير التموين تقديم استقالته من منصبه حفاظا على سمعة الحكومة ورفضه المحاولات المستميتة من وزير التموين وحديثه عن قدرته على مواجهة الاستجوابات والاتهامات.

وأشارت المصادر الى ان تعليمات عليا صدرت لتجبر خالد حنفي على الاستقالة في الوقت الذي ينتظر ان يتم فيه اعلان تعديل وزاري خلال الـ 48 ساعة القادمة لاختيار وزير جديد للتموين.

وأكد مصطفى بكري صاحب اول بلاغ للنائب العام ضد الوزير السابق خالد حنفي ان الاستقالة لا تكفي وانه مستمر في بلاغه وسيطالب بالتحقيق الجنائي ومحاكمته على ما ارتكبه من جرائم في حق الشعب خلال فترة توليه الوزارة.

وكان خالد حنفي قد حاول خلال الـ 24 ساعة الأخيرة قبل استقالته التشبث بأمل البقاء في منصبه من خلال استقطاب بعض النواب في اتصالات تليفونية لسحب توقيعاتهم على طلب سحب الثقة لكن جميع المحاولات قد باءت بالفشل.

ويتردد بقوة ان التصويت قد تم في اجتماع مجلس الوزراء امس بصورة غير رسمية على استقالة وزير التموين او إقالته وجاءت نتيجة التصويت بالأغلبية على قرار الاستقالة حفاظا على الحكومة من الرحيل.

في الوقت الذي قالت فيه التسريبات من داخل مبنى الحكومة ان شريف اسماعيل رئيس الحكومة، رفض التضحية بمنصبه وبحكومته وابلغ وزير التموين انه في حالة رفضه الاستقالة فإن عليه وحده تحمل النتائج باعتبار أن مساندة الحكومة له في مواجهة خصومته مع البرلمان تعني حتمية استقالة الحكومة بالكامل واختيار حكومة جديدة.

من ناحية أخرى، ترجم أول بلاغ للنائب العام قدمه امس النائب مصطفى بكري ضد وزير التموين عملية حصاره سياسيا وجنائيا بعد أن فشلت جميع محاولات الوزير في استقطاب النواب لسحب توقيعاتهم على طلب سحب الثقة المقرر التصويت عليه في جلسة الاثنين المقبل.

وتتضمن البلاغ المقدم من مصطفى بكري عشرة اتهامات الى د. خالد حنفي وزير التموين والتجارة الخارجية المستقيل حول مسؤوليته المباشرة عن إهدار المال العام وفساد منظومة القمح وبعض السلع الغذائية الأخرى، الأمر الذي تسبب في إهدار حقوق الفقراء وضياع المليارات من الجنيهات على الدولة.

حمّل بكري في بلاغه للنائب العام مسؤولية وزير التموين عن التوريد الوهمي وخلط القمح المحلي بالمستورد خلال الفترة التي تولى فيها الوزارة وحتى الآن من خلال اصدار قرارات بالسماح بالطحن على النقرة وهو القرار رقم (6) بتاريخ 2014/7/1 المادة الثالثة والتي تنص على ان تقوم شركات المطاحن والصوامع بتسليم مطاحن القطاع العام والخاص والمربوط عليها المخابز بمحافظة القاهرة، أي كمية تطلبها من القمح بعد سداد القيمة الكاملة بالبنك المركزي بموجب قسيمة ايداع او شيك مصرفي مقبول الدفع لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية وهو القرار الذي تسبب في إهدار المال العام وفتح الطريق امام التوريدات الوهمية وإهدار 2 مليار و700 مليون جنيه على الخزانة العامة للدولة.

واتهم بكري في بلاغه وزير التموين بالتواطؤ في خلق احتكارات جديدة للتجار والمستوردين بما يهدد بالقضاء على صناعة السكر الوطنية من خلال بيع السكر المستورد بسعر 440 قرشا للكيلو مقابل 550 قرشا للكيلو المحلي مما تسبب في ركود محصول السكر في المصانع المصرية الأمر الذي عرض استثمارات صناعة السكر التي تقدر بنحو531 مليار جنيه للخطر.

كما اتهم بكري في بلاغه وزير التموين بالتستر على التلاعب في كميات المخزون من القمح في صوامع وشون وهناجر وبناكر القطاع الخاص بقيمة تصل إلى 560 مليون جنيه في تسعة مواقع فقط، فضلا عن تستره على التجاوزات والمخالفات الخطيرة لأصحاب المخابز في منظومة الخبز وتحقيقهم أرباحا غير مشروعة تصل الى 45 ألف جنيه في الشهر للخبز الواحد، الا أنه بالرغم من ذلك قام الوزير بمخاطبة النائب العام بحفظ جميع القضايا التي سبق أن ضبطتها الأجهزة الرقابية ضد أصحاب المخابز.

وحول سياسة النقاط اتهم بكري في بلاغه للنائب العام وزير التموين بإهدار 6 مليارات جنيه سنويا من منظومة القمح وحدها بسبب سياسة النقاط، حيث ما تم اعتماده هذا العام لمنظومة القمح وحدها في الموازنة العامة ثلاثة وعشرون مليارا و715 مليون جنيه.

وواصل بكري اتهاماته الى وزير التموين الذي يعد في الأصل وزيرا للغلابة باستفزاز الشعب المصري وتجاهل تعليمات رئيس الحكومة والتي طالب فيها بضرورة التقشف وترشيد الإنفاق بقيام الوزير بالإقامة الكاملة في فندق سميراميس على مدار 31 شهرا ومنذ تعيينه وذلك بالجناح رقم 1038 بقيمة 470 دولارا والغرفة 235 دولارا بخلاف المأكولات والمشروبات في الوقت الذي لا يزيد مرتب وزير التموين على 32 ألف جنيه.

رئيس الطائفة الإنجيلية: الحكومة وافقت على جميع مقترحات الكنيسة لإقرار قانون بناء الكنائس

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

طوقت اتصالات ثلاثية الأبعاد رفيعة المستوى والحكومة والكنيسة القبطية أزمة إصدار قانون بناء الكنائس الموحد والجديد، في الوقت الذي قالت فيه مصادر برلمانية ان القانون الجديد سيصدر قبل نهاية الدورة البرلمانية الحالية طبقا لأحكام الدستور الذي وضع سقفا زمنيا في مواده لإصداره في أول دور انعقاد للبرلمان الجديد.

وقد استعاد المجتمع القبطي والكنيسة الهدوء من جديد بعد حالة من الغضب استمرت نحو 125 ساعة تكثفت خلالها الاتصالات على كل المستويات الى ان تم الانتهاء من إجراء تعديلات جوهرية على مشروع القانون. وقالت مصادر كنسية انه تم حل أزمة المادة الخامسة التي فجرت اعتراضات الكنيسة والتي تنص على ضرورة الحصول على موافقة الجهات الرسمية في المحافظة والجهات الأمنية بعد دراسة الوضع وكتابة التقييم وهو ما رفضته الكنيسة وتمسكت بمنح الموافقة مباشرة بعد دراسة المحافظ.

وكشفت مصادر كنسية رسمية لـ «الأنباء» ما جرى في اجتماع المجمع المقدس وأمر البابا تواضروس الثاني بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية بتشكيل لجنة خماسية بعضوية 5 من الآباء الأساقفة لمراجعة قانون بناء الكنائس مع الدولة وضمت الأنبا بولا المفوض لإصدار القانون منذ البداية والأنبا مكاريوس اسقف المنيا كعضو عن أساقفة الصعيد والأنبا بيمن اسقف قوص وعضو لجنة الأزمات بالمجمع المقدس واثنين آخرين.

وأعلن القس أندريه زكي رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر ورئيس الهيئة القبطية الإنجيلية موافقة الحكومة المصرية على جميع مقترحات الكنيسة لإقرار قانون بناء الكنائس.

وقال إيهاب رمزي محامي الكنيسة ان التعديلات تسببت في إثارة المشاكل بسبب تحديدها شكل الكنيسة باعتباره مبنى محاطا بأسوار دون أن يحدد وجود قبة أو صليب، كما ان المشروع ربط مساحة إنشاء كنيسة جديدة بعدد السكان ومدى حاجتهم لها دون أي تفاصيل أو توضيح مما قد يسمح للجهة الإدارية بالتعسف، حيث وضع الأمر في يد المحافظ وبالتنسيق مع الجهات المعنية دون أن يحدد أسباب الموافقة أو الممانعة».

وأعلن وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية المستشار مجدي العجاتي ان الحكومة لم تنته بعد من الصياغة النهائية لمشروع القانون وأن جميع الملاحظات التي تتلقاها الحكومة بشأن القانون من الكنائس وغيرها يتم الحوار حولها ومناقشتها، مؤكدا ان الحكومة تسعى جاهدة لخروج القانون بشكل متوازن ويرضي جميع الأطراف.

وقد فرضت الكنائس سرية كبيرة على مشاوراتها مع الحكومة التي بدأت منذ الأسبوع الماضي وتوجت بلقاء البابا تواضروس بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية ورئيس الوزراء م.شريف إسماعيل.

وقال د.عماد جاد نائب البرلمان ان الكنيسة مصدومة من تلاعب الدولة في قانون بناء الكنائس، حيث دخلت الدولة في تفاصيل دقيقة جدا في وصف الكنيسة بمشروع القانون، مؤكدا ان قانون بناء الكنائس به مواد مزعجة، خاصة ان 90٪ من الكنائس لا يوجد بها أوراق بناء.

وأوضح جاد ان بناء الكنيسة يشترط مدى رضا أجهزة الدولة، مضيفا انه في حال رضا الأجهزة الأمنية تبنى الكنيسة، وإذا كان غير مرضي عن الأقباط «يتم زق السلفيين عليهم يقولوا لهم فين الترخيص».

سحر نصر: اتفاقيات خلال اجتماعات اللجنة العليا المصرية ـ الأردنية المشتركة الاثنين المقبل

القاهرة ـ ناهد إمام

تفعيلا لزيارة ملك الأردن لمصر ولقائه الرئيس عبدالفتاح السيسي، تنعقد الدورة الـ 26 للجنة العليا المصرية ـ الأردنية المشتركة بالقاهرة خلال الفترة من 29 إلى 31 الجاري برئاسة رئيس مجلس الوزراء م.شريف اسماعيل ورئيس وزراء الأردن هاني الملقي.

وأكدت وزيرة التعاون الدولي د.سحر نصر على عمق العلاقات المصرية ـ الاردنية المشتركة، والاستعداد الدائم من قبل الحكومة المصرية لتنمية هذه العلاقات في مختلف جوانب التعاون، في إطار الروابط التاريخية التي تجمع بين البلدين الشقيقين وتطلعهما لبناء تعاون استراتيجي في المستقبل.

واشارت إلى أن أهم الموضوعات المطروحة هي تنمية حجم التبادل التجاري وحركة الاستثمارات البينية بين مصر والاردن، ودعوة الشركات الأردنية لتنمية استثماراتها في مصر في ضوء الفرص الاستثمارية.

السفارة تتابع التحقيقات في حادث الاعتداء على 4 مواطنين في إيطاليا

القاهرة ـ خديجة حمودة

صرح السفير عمرو حلمي سفير مصر لدى إيطاليا بأن كبار المسؤولين في الخارجية الإيطالية أكدوا تعاون الحكومة الإيطالية بشكل كامل مع السفارة من أجل الكشف عن ملابسات حادث الاعتداء الذي تعرض له 4 من الشباب المصريين في مدينة «كاتانيا» وتوقيع العقاب الرادع على من اقترفوا تلك الجريمة واستعدادهم لتوفير كل وثائق التحقيق مع مواصلة توفير الرعاية الصحية للمصاب المصري الذي يتلقى العلاج في أحد مستشفيات «كاتانيا». من ناحية أخرى، قام القنصل المصري المستشار شريف الجمال بزيارة مدينة «كاتانيا»، حيث التقى المصاب المصري بالمستشفى الذي بدأت حالته في التحسن، حيث أكد الطبيب المعالج أن الشاب تخطى مرحلة الخطر بعد التدخل الجراحي لعلاج الكسر بالجمجمة وكسور في اليد اليسرى والقدم اليمنى. والتقى القنصل رئيس النيابة الذي يتولى التحقيق في الواقعة، والتقى كذلك عددا من المسؤولين الأمنيين الذين أكدوا حرص السلطات الإيطالية على تحقيق العدالة الناجزة وتقديم الجناة للمحاكمة في أسرع وقت. كما قام القنصل بزيارة المصريين الثلاثة الموجودين في إحدى دور الرعاية، حيث اطمأن على حالتهم الصحية والنفسية، والتقى المحامي المكلف بمتابعة القضية، الذي قام بإجراءات رفع الدعوى في قضية الاعتداء عليهم، حيث استعرض الإجراءات القانونية التي سيقوم بها في هذا الشأن. واتصالا بما سبق، تواصل السفارة المصرية في روما إجراء الاتصالات اللازمة للحصول على نسخة كاملة من التحقيقات، ومتابعة تنفيذ المهام المكلف بها المحامي الخاص بالشبان المصريين ومواصلة الاطمئنان على المصاب المصري بالمستشفى.

محافظ البنك المركزي: وديعة الإمارات ستسهم في استقرار سوق الصرف بمصر

القاهرة ـ ناهد إمام

أشاد محافظ البنك المركزي طارق عامر بالجهود الكبيرة والبناءة التي تبذلها الإمارات العربية المتحدة في سبيل مساعدة الحكومة المصرية على النهوض بالاقتصاد الوطني وتمويل المشاريع الإنمائية، التي تنعكس آثارها الإيجابية على حياة الشعب المصري.

وقال محافظ البنك المركزي المصري إن وديعة صندوق أبوظبي للتنمية في البنك المركزي البالغة مليار دولار لمدة 6 سنوات جاءت في الوقت المناسب، لافتا إلى أنها ستدعم الاحتياطي النقدي في البلاد، كما ستسهم في استقرار سعر صرف الجنيه خلال الفترة المقبلة.

طارق عامر

قيمة الوديعة مليار دولار .. ومدتها 6 سنوات

وأضاف أن دولة الإمارات من أهم الدول التي لديها استثمارات مباشرة في مصر وهناك العديد من الشركات الإماراتية تعمل بمصر في قطاعات اقتصادية متنوعة، وتعتبر الإمارات أيضا من أهم الدول التي تقدم دعما غير مشروط للاقتصاد المصري. وأعرب عن تقديره للتعاون الذي أبداه صندوق أبوظبي للتنمية ورغبته في المساهمة في تمويل المشاريع التنموية بمصر، مؤكدا أهمية دور الصندوق في تمويل المشاريع التنموية بمصر، وذلك ضمن قطاعات أساسية مثل الإسكان والطرق والتنمية الزراعية وغيرها من المشاريع المهمة في البلاد، فيما أشاد مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية محمد السويدي بالعلاقات التاريخية بين الإمارات ومصر التي اعتبرها نموذجا مشرفا للعلاقات الأخوية بين الدول العربية. وأشار إلى أن الإمارات قدمت خلال السنوات الماضية حزمة من المساعدات الاقتصادية للحكومة المصرية لتمكينها من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتجاوز التحديات التي يمر بها الاقتصاد المصري.

ولفت السويدي إلى أن الوديعة تأتي تعزيزا للروابط التاريخية الوثيقة بين الدولتين بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وأشار الى أن وديعة الصندوق في البنك المركزي المصري سيتم استغلالها في تمويل مشاريع تنموية بالقطاعات الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار استراتيجيات الحكومة المصرية التنموية في هذا المجال.

يشار إلى أن صندوق أبوظبي للتنمية أسهم منذ العام 1974 في تمويل نحو17 مشروعا تنمويا في مصر ضمن قطاعات متنوعة بقيمة إجمالية تزيد على 63 مليار درهم والتي انعكست بشكل مباشر وفعال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأسهمت في تحقيق أهداف ورؤية الحكومة المصرية وخططها وبرامجها التنموية المتنوعة.

اتفاق نهائي: الحكومة تحصّل 500 جنيه من الجامعات الخاصة والأهلية عن كل طالب

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

علمت «الأنباء» ان اتفاقا قد تم بصورة نهائية بين الجامعات الخاصة ووزارة التعليم العالي على زيادة الرسوم المقرر سدادها للوزارة عن كل طالب يلتحق بالجامعات الخاصة من 275 جنيها إلى 500 جنيه اعتبارا من العام الدراسي الجديد.

جاءت الموافقة على زيادة الرسوم نتيجة لزيادة عدد الطلاب بالجامعات الخاصة بنسبة 10٪ التي أقرها مجلس الجامعات الخاصة في الوقت الذي اكد فيه وزير التعليم العالي على رؤساء الجامعات الخاصة ضرورة الالتزام بالأعداد المقررة في تخصصات الطب والصيدلة والعلاج الطبيعي وطب الأسنان التي رفضت الوزارة زيادة أعداد الطلاب المقبولين بها.

من ناحية اخرى اعلن مجلس الجامعات الخاصة والأهلية موافقته على تدريس مادة التربية العسكرية كمادة أساسية من مواد الدراسة لطلاب الجامعات الخاصة أسوة بالجامعات الحكومية والمعاهد العالية لأول مرة في تاريخ هذه الجامعات.

وأكد د.أشرف الشيحي وزير التعليم العالي والبحث العلمي أهمية تدريس مادة التربية العسكرية لطلاب الجامعات لتنمية الوعي العسكري وغرس روح الولاء والانتماء للوطن لدى الطلاب.

وكشف مجلس الجامعات الخاصة ان نحو 10 آلاف طالب مدرجين على قوائم الانتظار بالجامعات الخاصة ومن المتوقع توجههم للجامعات التي يتبقى فيها أماكن شاغرة وفي مقدمتها جامعة نيو جيزة الجديدة وأن وزير التعليم العالي طالب رؤساء الجامعات الخاصة بسداد 27 مليون جنيه للوزارة نظير رسوم الطلاب المقيدين بالجامعات.